أساس الاشتراكية
الإنسان ...
الاشتراكية حركة
اعادة الخيار
للانسان
« منصور حكمت »

FORWARD
الى الامام
الاسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

تصدر كل يوم اثنين
27 - كانون الاول - 2021

رئيس التحرير : أحمد عبدالستار
wp-iraq.com
العدد : 97

العلمانية حاجة الطبقة العاملة أم حاجة البرجوازية في العراق ؟

سمير عادل

بعد مقالنا (أزمة الهوية والصراع عليها-حزب الدعوة ومقتدى الصدر نموذجا) جاءت إلينا عدة اسئلة ومحورها الأساسي هو أليس هناك أية فرصة بأن تمضي الطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق نحو العلمانية او على الاقل تقوية المدنية والتحضر والابتعاد بشكل تدريجي عن الإسلام أو على الأقل تقويض تدخلاته في حياة الأفراد والمجتمع كما يحدث اليوم في السعودية ومصر والامارات؟ في هذا المقال سنرد على المسألة الآنفة الذكر من أجل توضيح اي من الطبقات الاجتماعية لها مصالح مادية بأن تكون هوية الدولة علمانية. العلمانية هي فصل الدين عن الدولة، وهذا يترجم إلى فصل الدين أيضا عن التربية والتعليم وأن يكون الدين شأن أو أمر شخصي. اي بعبارة اخرى ان لا تمول الدولة المؤسسة الدينية مثلما يحدث اليوم عندنا حيث يخصص ما يعادل ٢ مليار دولار الى الوقفين الشيعي والسني من الموازنة السنوية، في حين تتحجج الحكومة بأن ليس لديها أموال بسبب انخفاض أسعار النفط، وان الشعب العراقي تعود على عدم دفع فاتورة الخدمات مثل الكهرباء والماء كما جاءت في الورقة البيضاء بشكل وقح وسافر لتبرير تخفيضها للعملة المحلية والعمل على تنصل الدولة من مسؤولياتها تجاه المجتمع وبيع المصانع والمعامل الحكومية برخص التراب الى الشريحة الجديدة من البرجوازية التي ارتفعت الى مصاف الطبقة البرجوازية بفعل عمليات النهب والسلب والسرقة والفساد مستفيدة من الدواوينية التي منحتها لهم العملية السياسية. لنعود الى موضوعنا، و لنميز بين الدين كعقيدة يؤمن بها عدد من الناس وبغض النظر أي كان ذلك الدين، وبين الدين كأيديولوجية. والدين كعقيدة هي حالها حال الإلحاد، وعلى المجتمع أن يقر بشرعية وجود الاثنين ويسن قوانين يحمي الطرفين من تطاولات الدولة وبلطجيتها. العلمانية كانت ضرورة وحاجة حياتية بالنسبة للطبقة البرجوازية الصاعدة في الغرب، في صراعها مع الإقطاع المتحالف والمتداخل مع الكنيسة. وكانت يد الكنيسة في القمع الفكري والسياسي والاجتماعي تجاه الحريات وحقوق الإنسان بالمعنى المطلق لم تكن أقصر من يد طالبان وولاية الفقيه والسلطة الاسلامية في العراق مثلما نراه اليوم إلا بدرجات وحشيتها. وكانت الطبقة البرجوازية الصاعدة في أوروبا بحاجة الى إقصاء الكنيسة و ايديولوجيتها المسيحية من حياة المجتمع كي تجرد الإقطاع من سلاحه الفكري والاجتماعي من أجل فتح الطريق نحو نموها الاقتصادي وتأمين حماية مصالحها المادية المتناقضة مع الطبقة الإقطاعية والنبلاء وشبكة الكنهوتيين.

التتمة (ص2)...

البلاغ الختامي للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي العمالي في كردستان

بحضور الأغلبية المطلقة لمندوبي المؤتمر من تنظيمات الحزب في مدن كردستان وخارج البلاد، وبمشاركة وفد الحزب الشيوعي العمالي العراقي وعدد ملحوظ من ناشطي الحركة العمالية والجماهير وشخصيات سياسية بوصفهم ضيوف للمؤتمر، انعقد المؤتمر الخامس للحزب يومي ١٧ و١٨ كانون الاول-ديسمبر.

استهل المؤتمر أعماله بالنشيد الأممي والوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح المضحين بحياتهم في سبيل الحرية والاشتراكية . بعدها قدم الرفيق خسرو ساية تقرير اللجنة المشرفة على المؤتمر فيما يخص كيفية ترشيح المندوبين ومسار انتخابهم. وبعدها، أقر مندوبو المؤتمر التقرير بالإجماع . وبهذه الطريقة، نال المؤتمر قانونية عقده.

وبعد اقرار النظام الداخلي وجدول اعمال المؤتمر واختيار هيئة ادارة المؤتمر، قدم الرفيق عثمان حاج معروف كلمة افتتاح المؤتمر، رحب فيها بالمندوبين ووفد الحزب الشيوعي العمالي العراقي والضيوف، ولفت انظار المؤتمر الى اهمية ومكانة المؤتمر وبعدها تطرق الى الخطوط الاساسية للأوضاع السياسية الراهنة في كردستان والعراق والمنطقة.

تحدث بعدها الرفيق سمير عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي، وقدم بلاغ الحزب وتهنئة مجمل المندوبين واعضاء الحزب الشيوعي العمالي في كردستان بانعقاد المؤتمر الخامس، واشار في حديثه الى ضرورة واهمية عقد المؤتمر الخامس في العراق وكردستان وفيما يخص الاوضاع التي يمر بها نضال العمال والجماهير الكادحة. ومضى المؤتمر بعد ذلك نحو تناول جدول اعماله الذي يتألف من:

١- التقرير السياسي لسكرتير اللجنة المركزية
٢- بيان الحزب للتغيير الثوري
٣- قرار حول الوضع السياسي في كردستان والحركة الاحتجاجية للجماهير
٤- قرار حول الحركة العمالية والخطوط الاساسية لمهام الحزب في هذه المرحلة
٥- دعوى الحزب الشيوعي العمالي في كردستان على سلطة ٣٠ عام من السلطة البرجوا-القومية الكردية
٦- المؤتمر العام لممثلي مجالس الجماهير هو بديل السلطة المليشياتية الراهنة
٧- القرارات
٨- انتخاب اللجنة المركزية

في اول فقرة من جدول اعمال المؤتمر، قدم الرفيق عثمان حاج معروف التقرير السياسي والذي تناول فيه بالتفصيل ابرز الاحداث والتطورات السياسية ما بين المؤتمرين وتأثيراتها الواضحة على الوضع السياسي للعراق والمنطقة وكردستان والحزب الشيوعي العمالي في كردستان، كما تناول المواقف الرسمية للحزب فيما يخص بكل حدث وقضية.

التتمة (ص2)...

ما المطلوب القيام به ؟
الانتقال الى مصدر الطاقة البديلة

توما حميد
ص3

البلاغ الختامي للمؤتمر الخامس

في الفقرة الثانية من المؤتمر، تم تناول بيان (ما نفست) الحزب للتغيير الثوري. وامتداداً للتعريف بمضمون الموضوع والجوانب الرئيسية لهذه الوثيقة وتلك العقبات والمعضلات التي تعترض الطبقة العاملة والحركة الاحتجاجية للجماهير، وبعدها، طرح سبيل الحل والبديل الثوري وتلك الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإنهاء السلطة الميليشياتية للبرجوازية في كردستان.

لقد كان الوضع في كردستان والحركة الاحتجاجية للجماهير احد فقرات جدول اعمال المؤتمر والتي قدمها الرفيق محسن كريم. تحدث الاخير عن سمات الوضع السياسي الراهن في كردستان والحركة الاحتجاجية للجماهير وكيفية قيادة هذه الحركة ورسم افق لها لصالح تقدمها وانتصارها. الحركة العمالية والخطوط الاساسية لمهام هذه المرحلة من حياة الحزب هي احد القرارات التي قدمها الرفيق مهدي رسول. اذ تحدث عن دور ومهام الحزب في الحركة العمالية وتلك الخطوات التي يرتبط فيها الحزب والحركة العمالية.

لقد كانت دعوى الحزب الشيوعي العمالي في كردستان على ٣٠ عام من السلطة البرجوا-قومية الكردية هي فقرة اخرى من بنود المؤتمر الخامس للحزب. قدم هذه الدعوى عبد الله محمود. اذ تحدث الرفيق عن النقاط الاساسية للائحة ٣٠ عام من حكم السلطة البرجوازية الكردية وجرائمها التي مارستها بحق جماهير كردستان، ومن هناك، اعتبر ازاحة هذه السلطة مهمة فورية لتحرري الجماهير المحرومة.

كان «المؤتمر العام لممثلي مجالس الجماهير بديل السلطة الميليشياتية الراهنة» فقرة اخرى للمؤتمر والتي قدمها الرفيق عبد الله محمود، وطرح فيه ان المؤتمر العام للمجالس بوصفه بديلاً للسلطة الميليشياتية بعد الاطاحة بالسلطة الراهنة وشرح مهامها.

بعد هذه الفقرات والقرارات، تطرق المؤتمر الى بعض القرارات التي اقترحها ممثلو وكوادر الحزب بهدف الارتقاء بجوانب عمل ونشاط الحزب. وبالتالي، اقر المؤتمر بعض من تلك القرارات، ونظراً لضيق الوقت، احال قسم منها الى اللجنة المركزية المنتخبة من قبل المؤتمر، بهدف القرار عليها ونشرها باسم المؤتمر. كما اقر اصدار المؤتمر لبعض البلاغات من بينها بلاغ للطبقة العاملة، معتقلي بهدينان، بلاغ للطلبة و...الخ.

وتمثلت الفقرة الاخيرة للمؤتمر بانتخاب اللجنة المركزية التي تألفت من (عثمان حاج معروف، دشتي جمال، الان معروف ، خسرو سايه، ريبوار عارف، نغده عثمان، ريبوار احمد، محسن كريم، عبد الله محمود، بنار مصطفى، جمال محسن، سوسن سليم، فواد صادق، ازاد مجيد، مهدي رسول، كامران لطيف، مصطفى باهر، محمود الحلاق، احمد علي) بوصفهم اعضاء اساسيين للجنة المركزية وكذلك الرفاق (شاباز محمود ودانا رفيق) بوصفهم اعضاء احتياط للجنة المركزية.

وبعد يومين من النقاشات ومشاركة ممثلي وضيوف المؤتمر، اختتم المؤتمر اعماله بكلمة ختامية للرفيق عثمان حاج محمود وبالنشيد الاممي.

وبعد المؤتمر، انعقد الاجتماع الموسع ٢٤، وعلى ضوء ذلك تم اقرار هيكلية جديدة للقيادة انتخب فيها الرفيق عثمان حاج معروف سكرتيراً للجنة المركزية وكل من الرفاق (الان معروف، ريبوار احمد، دشتي جمال، خسروسايه، مهدي رسول، فواد صادق، جمال محسن، عبد الله محمود وازاد مجيد» بوصفهم اعضاء للمكتب السياسي والرفيق خسروسايه رئيساً للمكتب السياسي.

ومن بين اعمال الاجتماع الموسع ٢٤، تقرر اختيار الرفاق (جلال سعيد، منير جبار، محمد عبد الله، شاهو علي، اراس رشيد» بوصفهم اعضاء استشاريين للجنة المركزية. وعلى ضوء احد القرارات، حدد الاجتماع الموسع ٢٤ للجنة المركزية تاريخ الاجتماع الموسع المقبل والمؤتمر السادس للحزب.

الحزب الشيوعي العمالي في كردستان
٢٠ كانون الاول ديسمبر ٢٠٢١

العلمانية حاجة الطبقة العاملة أم حاجة البرجوازية ...؟

*** سمير عادل :**

وقد ارتبط التطور العلمي والتكنولوجي بحاجة البرجوازية المادية وتطورها وقدرتها على التنافس، والمتناقضة كليا مع كل أفكار الكنيسة المحافظة والرجعية والتي ذهب ضحيتها كل من يفكر خارج صندوقها، أو يفكر بطريقة علمية ويشكك بكل المعتقدات التي رسختها الكنيسة طوال قرون من حكمها. وقد جاء على سبيل المثال لا الحصر تثبيت حرية الإلحاد في الدستور الفرنسي بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كرد بشكل نهائي في إقصاء المسيحية كأيديولوجية وعقيدة ملزمة على المجتمع من الدولة وتجريد الاخيرة من أية صلاحية قانونية وسياسية في فرضها.

وهنا يطرح السؤال التالي، هل العلمانية اليوم حاجة وضرورة مادية وحياتية بالنسبة للطبقة البرجوازية في العراق؟ قبل كل شيء نريد توضيح مسالة مهمة، وهي إن البرجوازية التي ناضلت ضد الدين في الغرب وتوج ذلك النضال بإقصاء الدين عن حياة المجتمع، أصبحت رجعية بدفاعها عن الدين وإعادة تأهيله من جديد. فبعد أن أصبحت هي السلطة المهيمنة وتمسك زمام الأمور في كل المعمورة، وفي صراعها مع بقية الأجنحة المتنافسة معها، راحت تجدد هويتها المسيحية في مواجهة الاسلام السياسي او ايجاد مبررات لحرمان اللاجئين والمهاجرين من حقوقهم بالسكن والإقامة في بلدانها بحجة التهديدات الامنية ووصم جباههم بالإرهاب الاسلامي لأنهم نزحوا أو هربوا من بلدان وصفت بغالبيتهم المسلمة، في حين إن الأنظمة السياسية الغربية هي من حولت بلدان أولئك المهاجرين إلى جحيم لا يطاق عبر سياستها الجهنمية مثلما حدث في سورية والعراق وليبيا وإيران ودول امريكا الجنوبية وافريقيا والقائمة تطول. وكانت تصريحات مثل الرئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون بالحفاظ على هوية اوروبا المسيحية في مواجهة أزمة المهاجرين واللاجئين للحيلولة دون وصولهم الى البلدان الاوربية ، او الكلمة الشهيرة لجورج بوش الابن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بأن حربه ضد الإرهاب الإسلامي هي حرب مقدسة، هي حرب صليبية، هي أمثلة على إعادة الوهج للدين في صراعها السياسي، هذا ناهيك على تقوية الجماعات الارهابية الاسلامية وتقوية الدين بجميع مؤسساته في الشرق وتقديم كل أشكال الدعم له منذ الحرب الباردة وحتى يومنا هذا. وفي الوقت الذي كانت ترجم النساء بالحجارة في ايران وافغانستان وتحرم النساء من قيادة السيارة ويجلد كل من ينتقد الإسلام في السعودية، كان الغرب يعقد الصفقات السياسية والاقتصادية مع حكوماتها، ويكتفي بشجب عدد من مؤسساتها المشبوهة من منظمات المجتمع المدني لانتهاكات حقوق الإنسان في تلك البلدان. هذا ناهيك عن الدعم العظيم الذي قدمتها إدارة أوباما لصعود الإخوان المسلمين دفة السلطة في دول شمال افريقيا كتكتيك سياسي للالتفاف على الثورة المصرية والتونسية.

لم تكن البرجوازية الغربية تبالِ لا من قريب ولا من بعيد بدعم القوى العلمانية ولم تدعُ يوما أو تضع على أجندتها في دعم الحركات النسوية والقوى والشخصيات العلمانية التي ناشدت وناضلت من اجل فصل الدين عن الدولة والتربية والتعليم، والحد من تطاولات المؤسسة الدينية وانتهاكاته السافرة لحقوق الإنسان في الشرق طالما أن مصالحها الاقتصادية والسياسية مؤمنة مع تلك البلدان.

فإذا كان هذا حال البرجوازية في الغرب، فماذا سيكون في العراق، الذي دعم الغرب بأنظمته الليبرالية والديمقراطية التقسيم الطائفي والديني والقومي للمجتمع العراقي، وفتحت البالوعات للصراصير الطائفية من كل حدب وصوب، لتنتج مرة الحرب الاهلية في ٢٠٠٦ واخرى لغزو عصابات داعش ثلث مساحة العراق.

وبين هذا وذاك سعى الغرب كما قلنا في مناسبات عديدة بفتح منابر الجوامع والمساجد في بلدانه لتعبئة الشباب (المسلم) وتجنيدهم للالتحاق بالجماعات الاسلامية الارهابية مثل جبهة النصرة وداعش في سورية عبر اجهزة مخابراته، لتعيد نفس سيناريو أفغانستان أثناء غزوها من قبل السوفييت عام ١٩٧٩. إن أكثر التصريحات التي تثير سخرية واستهجان من قبل الأنظمة الغربية وخاصة من قبل الذين غزو العراق، بأن أمريكا لا تتدخل بالشأن الداخلي العراقي، وان الدستور ذي الديباجة الطائفية كتبت بأيادي عراقية، وهي تدعم سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه. إلا أن الساسة الأمريكان والدمى التي جاءت تحت حراب المارينز الأمريكي لم يقولوا لنا من احتل العراق ودمر كل شيء فيه وقام بنفخ الروح بالديناصورات التي جلبتها من الكهوف ما قبل العصر الجليدي الأول. بيد ان الحقيقة عندما تصل المسالة الى حقوق الانسان بالمعنى الحقيقي والمطلق فالغرب لا يتدخل بشؤون العراق و يحترم تقاليده و» قيمه المجتمعية»، أليس هذا ضربا من النفاق بحرفية عالية!

التتمة (ص3)...

ما المطلوب القيام به ؟
الانتقال الى مصدر الطاقة البديلة

توما حميد / الجزء السابع - القسم الثاني :

يجب التحول الى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياحية والامواج المائية والطاقة الحرارية الأرضية وغيرها بأسرع وقت والتخلص السريع من الوقود الاحفوري-الفحم والنفط والغاز. لم يبق سبب لعدم القيام بهذا الانتقال، اذ من الناحية التكنلوجية هذا الامر ممكن. الان هذه المصادر هي أرخص من الوقود الاحفوري. ان السبب الأساسي الذي يجعل الوقود الاحفوري قادرا على المنافسة هو الدعم الحكومي الهائل لهذا القطاع. ان مسالة الانتقال الى المصادر المتجددة يجب ان لا تُسلم الى آلية السوق، اي ان لا يعتمد على مدى قدرة القطاع الخاص من تحقيق الأرباح من وراء هذه البدائل. يجب ان تجبر الحكومات على القيام بكل ما يمكنها لتشجيع وتسريع الانتقال الى مصادر الطاقة البديلة. يجب تشجيع كل الابتكارات التكنلوجية التي يثبت بانها أكثر استدامة بيئيا وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. يجب مضاعفة الاستثمارات في التكنلوجيا النظيفة ليس من اجل موازنة تأثير الاحداث المناخية الحالية مثل الحرائق فحسب، بل البدء بإزالة الكربون من الجو. يجب الاستثمار في انتاج المركبات التي تعمل بالكهرباء وفي تكنلوجيا البطاريات وكل التقنيات الخضراء الأخرى والتقنيات الموفرة للطاقة . يجب اعتبار أي استثمار جديد في الطاقة الأحفورية وخاصة في أعماق البحر، جرائم ضد البشرية. يجب ان تفضح شركات الطاقة وشركات السيارات والبنوك التي تحقق الأرباح من الوقود الاحفوري لأنها تعتبر الربح اهم من مصير البشرية. يجب اجبار شركات الوقود الاحفوري على القيام بهذا الانتقال او حتى تأميمها وحشد إمكاناتها من اجل تحقيق هذا الانتقال. ان أي زيادة في الطاقة المنتجة في المصادر البديلة يجب ان لا تكون مجرد إضافة الى الطاقة الاجمالية، كما حدث لحد الان، بل يجب ان تحل محل الطاقة التي تأتي من الوقود الاحفوري. لحد الان ازداد الاستهلاك الكلي للطاقة بسرعة أكبر من الزيادة في الطاقة البديلة. ففي اخر أربعة عقود كان هناك توسع كبير في مصادر الطاقة البديلة، ولكن مع هذا، لقد تضاعفت معدلات الانبعاثات. لايزال ٨٠٪ من الطاقة العالمية تأتي من الوقود الاحفوري، لهذا فان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٣٪ سنويا مثلا سيعني نمو هائل في استخدام الوقود الاحفوري وسيعني تضاعف حجم الاقتصاد العالمي في اقل من ٢٥ سنة والتي تعني كارثة.

التتمة (ص3)...

العلمانية حاجة الطبقة العاملة أم حاجة البرجوازية ...؟

*** سمير عادل :**

ان الدين كأيديولوجية لا يمكن الاستغناء عنه في حرب البرجوازية عبر تعبئة المجتمع وتعمية الطبقة العاملة وعموم الكادحين للحفاظ على سلطتها ونفوذها السياسي ، وهذا ما لا يعيه ولا يدركه لفيف المثقفين الليبراليين وتجمعاتهم العديدة الذين يعزون سبب عدم فصل الدين عن الدولة او اقرار دستور علماني الى نوازع اخلاقية عند ذلك الحزب أو تلك الفئة، فالمصالح الطبقية التي وراء إقرار الهويات تختفي كليا في تحليلاتهم التي تقودهم دائما إلى الوقوع في فخ الإحباط واليأس.

واذا تحدثنا بكلمات أكثر وضوحا، فلا يمكن للطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق بسلطتها الاسلامية الاستغناء عن الدين، فـ(الظلم الطائفي) الذي يمارس من قبل الاسلام السياسي الشيعي وميليشياته المتمثلة بالحشد الشعبي، يعني الاستيلاء على الأراضي والممتلكات والثروات الطبيعية في المناطق الغربية، أما (الظلم الجنسي) الواقع على النساء بالنسبة لتلك الطبقة، يعني من الناحية الحقوقية معاملة نصف المجتمع إذا لم نقل أكثر منه كمواطنين من الدرجة الثانية، وعلى الصعيد تحقيق المصالح الطبقية، يعني اضافة جيش جديد الى الطبقة العاملة سواء الى جيش العاطلين عن العمل مما يساهم بشكل كبير في تخفيض قيمة قوة العمل ويزيد من حجم المنافسة بين العمال، وبالتالي تدفع للنساء أجورا أقل من الرجال لتكون أكثر أقسام الطبقة العاملة فقراً وعوزاً، أو الاستحواذ عن القيمة المجانية للعمل المنزلي غير مدفوع الأجر. كما أن البنية السياسية التي بنيت عليها سلطة الطبقة البرجوازية هي المحاصصة السياسية، وتعني تحت عنوان (الأغلبية الشيعية) الاستحواذ على المؤسسات الحكومية التي تدر اموال بمليارات الدولارات من خلال صفقات الفساد وعمليات النهب والسلب. هذا اضافة الى ما اشرنا إليه بالتفصيل في مقالنا السابق (أزمة الهوية والصراع عليها-حزب الدعوة ومقتدى الصدر نموذجا) الى تركيبة السلطة السياسية في العراق هي سلطة ميليشياته، وهي اقرب الى المافيا من أن تأخذ شكل حكومة تحاول تسويق نفسها بأنها تمثل جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع، وتساهم هذه النقطة الاقتتال والدفاع عن الدين والطائفة والتمسك بهما، لأنها أي السلطة الميليشياتية للإسلام السياسي لا تملك غيره لتقديمه إلى المجتمع، فدون الدين ورفع رايات طائفية، فلا يمكن استمرارها في السلطة.

وبالتحليل النهائي ليست الطبقة البرجوازية الحاكمة بجميع أجنحتها في العراق مستعدة لا اليوم ولا يوم غد ولا حتى على المدى المنظور بأن تحدث تغييرات لصالح تقويض الدين على الاقل وتقوية جذور المدنية والعلمانية في المجتمع وتأسيس دولة أساسها المواطنة والمساواة الدينية والطائفية والجنسية. فالعلمانية ليست حاجة ولا ضرورة بالنسبة للطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق. أما بالنسبة للطبقة العاملة، فالعلمانية فهي حاجة حياتية وطبقية، فهي تسحب البساط من تحت أقدام الطبقة البرجوازية وميلشياتها في دق اسفين بين العمال على أساس الطائفة والدين. وإذا شحذنا الذاكرة قليلا وعدنا الى التفجيرات الارهابية التي كانت تضرب المدن منذ بداية احتلال العراق، فكان أغلب المناطق المستهدفة هي مساطر العمال وأماكن عملهم، وكان الهدف هو نقل الصراع الطائفي الى الوعي الاجتماعي وفتح شرخ كبير فيه. وعلاوة على ذلك فإن تسويق الوهم الطائفي وترهات الدين الى صفوف العمال، من شأنه طمس الصراع الطبقي وتحريف نصال نضالهم ضد الطبقة البرجوازية التي يجتمع ممثلوها السياسيين تحت سقف سمي بالبرلمان، من الحلبوسي والخنجر السني والمالكي والعامري والخزعلي الشيعي كي يصدروا قوانين تمنحهم الحصانة الدبلوماسية ورواتب وامتيازات تصل الى ١٠ مليون دينار شهريا لكل عضو برلمان ووزير من وزرائهم ومنحهم قصور فارهة، بينما يحصى العمال قتلاهم بعد التفجيرات، والمحظوظ منهم يحصل على فتات من موائدهم كي يبقوا على قيد الحياة ليوم آخر، في حين ان كل الخيرات التي ينهبها هؤلاء اللصوص هو من عرق العمال ونتاجهم.

من الوهم انتظار البرجوازية أن تمد يدها الى العلمانية، ومن الوهم أن تمنع البرجوازية نفسها في كل محطة تمر بها بطلب العون من الدين ورجالاته الذين يعيشون على بيع الخرافات و الخزعبلات والأوهام والنفاق الى الناس في كل محنة تمر به ويدفع لهم من الموازنة السنوية للدولة في حين تتحجج الحكومة بأن ليس لديها أموال كي تدفع كضمان بطالة الى الملايين من العاطلين عن العمل، ألم يقل لنا الإنسان البسيط في تظاهرات تموز ٢٠١١ (من دخل بيها ابو العمامة.. صار البوك للهامة) أي وصل السرقة الى قمة الرأس عندما دخل بها رجل الدين المعمم، ليكون احدى الشعارات المركزية في كل التظاهرات.

(أن تسميم ادمغة الاحياء في العراق بالترهات الطائفية والدينية هي سياسة ممنهجة ومخطط لها من قبل قوى الإسلام السياسي في حربها القذرة والدنيئة من أجل الاستحواذ على أكثر ما يمكن من السلطة والامتيازات والأموال. انها سياسة لتكبيل ذهنية العامل بالدرجة الأولى بمنظومة من الاكاذيب والاوهام اللاإنسانية لحرف نضاله ضد العدو الطبقي الواحد، فعلى سبيل المثال أن شركة بي بي البريطانية او شيل الهولندية او اكسيون موبايل الامريكية او بتروجاينة الصينية او لوك اويل الروسية ليسوا أنصار الطائفة الشيعية أو الطائفة السنية، او الناطقين العربية او الكردية، ولا هم اصدقاء اصحاب الكتاب المقدس، إلا أنهم وعن طريق شركة نفط الجنوب ونفط الشمال، يمارسون ابشع انواع الاستغلال والسرقة والنهب- الحركات الاحتجاجية بين الدولة المدنية والدولة العلمانية-سمير عادل-مجلة المد العدد ٩). وعليه أن الطبقة العاملة بحاجة الى إقرار دستور علماني، بحاجة أن تكون هوية الدولة العلمانية، فلديها مصلحة طبقية في ذلك كما اشرنا، وأن الشيوعيين هم أكثر تيارات هذه الطبقة، يجب أن يضعوا نصب أعينهم في تحقيق هذه المهمة كواحدة من مهامهم النضالية.

Ela Alamam (Forward) weekly
Editor in chief : Ahmed A. Al-Satar

A Political paper of Worker- communist Party of Iraq

Designed by:
Qoutyba .A. Ahmed
Email: qoutyba.a@gmail.com

الأخيرة

ما المطلوب القيام به ؟
الانتقال الى مصدر الطاقة البديلة

توما حميد / الجزء السابع - القسم الثاني :

لقد تضاعف الاقتصاد العالمي منذ الخمسينات من القرن الماضي ١٠ اضعاف ومع هذا لقد شهدت البشرية العشرات من الازمات الاقتصادية. ليس هناك شيء يجعل المستقبل مختلف دون احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد.

النضال من اجل تغيرات هيكلية في الاقتصاد.

لا يوجد دليل بان تكنلوجيا إزالة الكربون من الجو ستكون فعالة في محاربة التغير المناخي في المستقبل المنظور، كما ان زراعة النباتات لتحقيق هذا الغرض له حدوده. ان الاستمرار بالعمل كالمألوف الى ان تأتي تكنلوجيا قادرة على احباط الكارثة البيئية هو تفكير سخيف تروج له اقسام من البرجوازية. كما ان التطور التكنلوجي في مجال الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة سوف تضاف الى الطاقة الاجمالية التي تهدف الى تراكم الأرباح إذا لم يحدث تغير هيكلي في الاقتصاد. الشيء الوحيد الذي يؤدي الى تقليل نسبة انبعاث غازات الدفيئة بأكبر قدر وأسرع وقت ممكن الذي يُعد جوهر الحل لتغير المناخ هو تقليص النمو الاقتصادي، وهذا يتطلب النضال من اجل تخصيص الموارد بشكل عادل وتقنين الإنتاج والاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة بشكل ما. يجب ان نعيد تقيم علاقتنا مع العمل، والملكية والاستهلاك. ان التغيرات الهيكلية في الاقتصاد وفي انتاج واستخدام الطاقة والاستهلاك، يجب ان يرافقها برامج اجتماعية مثل ضمان البطالة، وبرامج للتوظيف والخدمات العامة لكي نتفادى دفع الالاف او حتى الملايين الى الفقر والجوع. بإمكان الدولة من توظيف اعداد هائلة من اجل القيام بأعمال تخدم البيئة. لم يعد من الممكن ترك عملية صنع القرار للسوق، وان التخطيط الاقتصادي سيكون ضروريا.

يجب تقليص ساعات العمل الأسبوعية. كما يجب ان لا يحق لأي شخص مثلا السفر في طائرة خاصة لأي سبب كان. يجب تقليل الطاقة التي تستخدم للأغراض العسكرية وفي صناعة واستخدام السلاح. اذ يعد الجيش الأمريكي مثلا من أكبر الملوثين للبيئة عالميا وتفوق الانبعاثات التي يتسبب بها انبعاثات أي من ١٤٠ دولة من دول العالم الاقل تلويثا للبيئة.

تثوير وسائل النقل

يجب القيام بتغيرات كبيرة في النقل والحد من استخدام السيارة الشخصية أيا كان الطاقة التي تشتغل عليها، لان حتى السيارات الكهربائية والتي هي افضل من السيارات التي تعمل بالوقود الاحفوري تستهلك الكثير من الطاقة من اجل انتاجها وايصالها الى الزبون ويتم استخدامها بشكل غير كفوء من اجل حركة شخص او اشخاص محدودين. يجب الاستثمار في النقل العام وفي البنية التحتية الأساسية للنقل العام مثل القطارات السريعة. عندما تكون السيارات ضرورية يجب التحول الى السيارات الكهربائية. كما يجب تقليل السفر بالطائرة قدر المستطاع، واللجوء الى القطارات بدلا من الطائرات للرحلات القصيرة والمتوسطة.

عدم القبول بالحلول اليمينية والتخلي عن السياسات النيوليبرالية

يجب التصدي لمساعي اقسام البرجوازية لتحويل قضية التغير المناخي الى قضية أخلاقية. كما يجب التصدي الى التفسيرات والحلول اليمينية مثل جعل عدد السكان القضية الأساسية او تحويل مسالة النضال ضد التغير المناخي الى مسالة شخصية او طوعية او تصوير الوظائف والاقتصاد ورفاهية الانسان في تضاد مع حماية البيئة او فرض ضرائب على الطاقة بشكل تحمل الفقراء العبء، او الترويج للحلول التي تعتمد بشكل أساسي على آلية السوق، وجعل الشركات الرأسمالية الطرف الأساسي في إيجاد الحلول واعطائها السلطة لتحديد ما يجب ان يحدث، او إشاعة الخوف والتشوش.

يجب ان تتحلى الدولة بمسؤوليتها بما فيه الاستثمار في الطاقة البديلة والبرامج والمشاريع الخضراء وفي البنية التحتية التي تقلل من استخدام الطاقة وتقلل من الحاق الضرر بالبيئة وفي تصميم المدن والمراكز السكانية والتدخل في الاقتصاد عن طريق السيطرة على قطاعات اقتصادية مهمة مثل الطاقة والنقل بكل اشكاله وحتى انتاج الغذاء الخ و تنظيم عمل القطاع الخاص بما يخدم البيئة وخلق وظائف خضراء و تقديم برامج اجتماعية تحمي الطبقة العاملة والفقراء في المجتمع.

يجب على الدولة سن القوانين لتنظيم الزراعة وتحسين الممارسات الزراعية وإنتاج الغذاء واستخدام الارض والحد من الصيد المفرط، وتقليل استخدام البلاستيك الذي يتطلب انتاجه مقدار كبير من الطاقة و وتحفيز الاستثمار في تنظيم حرارة البيوت والابنية من خلال عزل الجدران والاسقف، وتشجيع استخدام الخشب في الإسكان قدر الممكن بدلا من الفولاذ والخرسانة والاستثمار في برامج التوعية لتقليل الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة و استهلاك اللحوم والمنتجات الحيوانية قدر المستطاع وتغير الثقافة البرجوازية التي تعتمد على الفردانية الفظة والاستهلاك الاحمق.

يجب مساعدة الدول الفقيرة

يجب التعاون بين الدول لمحاربة التغير المناخي ومواجهة اثاره، وتمكين البلدان الفقيرة التي ساهمت باقل قدر من الانبعاثات ولها اقل قدرة لمواجهة آثار التغير المناخي للتحرك بعيدا عن الوقود الاحفوري والحصول على تكنلوجيا الطاقة البديلة بأسرع وقت وتمكينها من مواجهة اثار التغير المناخي. ان التخلي عن الوقود الاحفوري سوف يضر بقدرة الدول الفقيرة في تحسين المستوى المعيشي لسكانها دون مساعدة الدول الغنية والمتطورة. يجب مساعدة الدول المهددة مثل جزر المحيط الهادي والكاريبي التي تواجه خطر ارتفاع مستوى سطح البحر والدول التي هي عرضة بشكل أكبر للأحداث المناخية المتطرفة لتحصين نفسها. كما يجب انتاج البضائع في اقرب مكان للسوق وعدم السماح للرساميل لنقل الإنتاج بحثا عن الايدي العاملة الرخيصة وتمكين الدول الفقيرة على الاكتفاء الذاتي في مواجهة الاضرار التي تلتحق بها نتيجة عكس العولمة الرأسمالية.

وقف قطع الأشجار

يتم قطع أكثر من ٣٠ مليون فدان من الغابات سنويا والتي تسهم في جزء كبير من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن فعالية الانسان. يجب التوقف عن قطع الأشجار وحماية الغابات من التدمير لإفساح المجال لمزارع تربية الحيوانات او استحداث أراضي زراعية وموازنة كمية الاشجار التي تستخدم لصنع الخشب مع كمية الأشجار التي تزرع باستمرار. يجب الاستثمار في زراعة الأشجار بشكل علمي.

وظيفة الافراد في مواجهة التغير المناخي

محاربة التغير المناخي لن يتم من خلال العمل الفردي فقط. ان العمل الفردي يجب ان يكون جزء من نضال أكبر. ان اهم وظيفة يمكن للفرد ان يقوم بها هو الانخراط في العمل الجماعي والنضال الاجتماعي وبناء الحركات الاجتماعية الجماهيرية من اجل فرض إجراءات عاجلة والمشاركة في النشاطات التقدمية للحركات الموجودة فعلا في محاربة التغير المناخي. يجب ان لا يقتصر العمل الجماعي على النضال السلبي بل يجب ان يتضمن احتلال مكاتب الشركات الاكثر تلويثا وتعطيل عملها، فرض ٤ ايام عمل في الاسبوع من خلال الامتناع عن الذهاب الى العمل الخ.

ولكن الى جانب هذا، للفرد دور مهم في محاربة التغير المناخي وان اهم وسلة فردية لمحاربة التغير المناخي هي تقليل الاستهلاك غير الضروري. يمكن للفرد ان يلعب دور من خلال تغير نمط الحياة عندما يكون ممكنا الذي يسهم في تقليل الشراء والاستهلاك غير الضروري الذي لا يخدم رفاهية الانسان. لقد قام النظام الرأسمالي بفرض طبيعة و سلوك على الفرد تخدم اهداف هذا النظام والتي تشجع الاستهلاك الجنوني والتي تجعل الاقتناع والاستهلاك مقياس السعادة والرفاهية. يجب الابتعاد عن الاستهلاك بسبب الموضة او المنافسة مع الاخرين. كما يمكن تقليل السفر واستخدام وسائل النقل العام في احيان كثيرة دون ان تؤثر على رفاهية الانسان بقدر كبير.

يجب ان يكون واضحا بان المشكلة هي ان الغالبية العظمى من الافراد ليس بإمكانهم تغير نمط حياتهم بسبب قلة الامكانات، مثلا العيش في بيوت كفؤة او في عزل الحرارة في البيوت او شراء الخلايا الشمسية او اقتناع التكنلوجيا الخضراء الاخرى مثل السيارات الكهربائية او السكن بالقرب من مكان العمل او شراء الطاقة الكهربائية من الشركات التي تنتجها من المصادر البديلة . من جهة اخرى الاعمال الفردية التي تروج لها البرجوازية مثل تركيب مصابيح اكثر كفاءة في استخدام الطاقة واعادة تدوير النفايات واقتناع التكنلوجيا الخضراء مثل السيارات الكهربائية وتقليل استهلاك البلاستك هي ليست كافية. على الفرد تقليل الاستهلاك والذي هو بالضد من النظام الاقتصادي الحالي.

كما يعتبر التحول الى الطعام النباتي الذي ينتج كمية اقل من غازات الدفيئة من المنتجات الحيوانية وخاصة اللحوم اجراء فردي مهم. كما ان استخدام النقل العام واستخدام الدراجات الهوائية وحتى الزراعة المنزلية والانتاج المنزلي هي خطوات بسيطة ولكنها مهمة.